الديمقراطية والأخلاق

الدكتور منصور فهمي بك [1]

مدير دار الكتب الملكية المصرية

١ — ﴿ تمهيد ﴾ يحسن أن نتبين من عبارة « الديمقراطية » مدلولها وحدودها ، ففي تحديد معاني الكلمات خير عون على توضيح الحقائق العلمية . وحين يفهم معنى اللفظ المتداول على وجه من الوجوه ، ثم يتغلغل هذا الفهم في قوى النفس المريدة الفاعلة ، فإن أثر ذلك يبدو جليًّا في تقدير قيم الحياة وشؤونها ومن ثمّ في أخلاق الناس ومسالكهم

تذكر كلمة « الديمقراطية » ، وتتردد صداها في الجماعات . وحول الاسماع وقد يختلف ذاكروها وساموها في فهم معناها باختلاف طبقاتهم وثقافاتهم . حتى انهُ ليلوح أحياناً للبعض من معناها محاولة اضعاف الفوارق التي فرضتها الطبيعة بين ضروب الناس ، وهيأتها فيهم ملابسات الحياة الاجتماعية ، بل لقد يذهب منهم من يحاول محو الفوارق كل المحو الى حد القول بتعميم المساواة فيما يصير الى الناس من أمور الحياة جميعاً

وقد يخيل الى بعض الناس كذلك ان « الديمقراطية » هي اتجاه الى التوسع في معنى الحقوق الفردية ، حتى ليذهب بهم هذا التخيل الى استساغة الافراط في استباحتهم شتى الحريات ، وفكاكهم من قيود الآداب كلما استطاعوا الى ذلك سبيلاً

وقد يبدو لبعض الناس أيضاً ان « الديمقراطية » تؤدي الى الخروج على كل سلطان سواء أروحيًّا كان هذا السلطان كسلطان الديانات والعقائد ، أم مستمدًّا من الحياة الاجتماعية والنفسية كسلطان الآباء والمعلمين والحاكم ومن اليهم من ذوي السلطان الذي تفرضه طبيعة الوجود

ومهما يكن من تباين الأفهام ، على دقتها أو بساطتها ، في تحديد معنى « الديمقراطية » في تخيل حدودها ، بل ومهما يكن بعد الفهم أو قربه من العلم بها على نحو ما يفقه أهل الذكر وذلاذ الحقائق ، فان فهمها على أية صورة لابد أن يؤدي الى ما فيه تقوية شخصية الفرد ، وابرازها في ميدان الحياة الاجتماعية مؤيدة بنزعات الحرية والاستقلال ، على انه ليس ينبغي أن نعوّل في فهم « الديمقراطية » على ما أشرنا اليه مما يجري في سواد الناس ويتناقله الجماهير . ولكن ينبغي أن نعول على ما يدرك المحققون ويلمح اليه المتقصون من يتقرون سير الفكر البشري ويتتبعون تاريخه في تقدير معاني « الديمقراطية » المحققة وصلتها بالأخلاق

[1] محاضرة ألقيت في جمعية فلسفية بالمعهد الفرنسي بالقاهرة

﴿ ضروب الديمقراطية والاخلاق ﴾ وقبل أن نخوض في صميم الموضوع يجب ألاّ نغفل ما هنالك من ضروب شتى من الديمقراطيات وما هنالك أيضاً من ألوان متباينة للأخلاق . فقد توجد ديمقراطية اقتصادية ، وثانية سياسية ، وثالثة دينية . وقد تختلف الديمقراطية السياسية في بعض البلاد عنها في البعض الآخر ، فديمقراطية اميركا قد تغاير ديمقراطية الانكليز وكلتاهما مغايرة للديمقراطية في فرنسا ، أو في روسيا ، أو في غيرها من الممالك والأمم . وقد تجد في بعض الديمقراطيات أن اللون الانساني أنصع من اللون القومي ، كتلك الديمقراطية الفرنسية التي تقررت في الثورة ، الفرنسية الكبرى وعلى العكس من ذلك تجد اللون القومي أشد اصاعة في بلاد اخرى . وكذلك الشأن في الأخلاق ، فهي تتمايز في بعض ألوانها على الرغم من وحدة الأسس والأصول فقد تطبع الثقافة الانكليزية اخلاق الانكليز بطابع يميز مسالكهم عن مسالك الفرنسيين ، وقد تطبع الثقافة الاسلامية أهل الاسلام بطابع يتميز عن طابع العربيين في أخلاقهم أو الصينيين او أهل اليابان

ونحن في حرصنا على ألاّ يتشعب الحديث تقصر القول فيما يلوح لنا من صورة محببة للديمقراطية تقارب بين اشتات الناس والطبقات في الثروة وفي بعض متع الحياة ، وتتوافر اخلاق العدالة والخيرية والتراحم والتعاون ، وتتأكد عند افرادها الراشدين أوضاع عقلية ووجدانية تؤهلهم للاشتراك في امور الجماعة التي ينتمون اليها ، وابداء الرأي المستنير في تقدير الصالح العام ، مدفوعين الى ذلك بعاطفة صادقة ووجدان .

وكذلك نقصر القول في صورة من الأخلاق تجتمع فيها الاصول الأولى على ما هو متفق عليه في تعاقب الازمان والعصور ، وفي اختلاف البيئات والشرائع والعقائد والفلسفات. ولعلّ هذه الصورة من الديمقراطية ليست من نسج الخيال وحده ، فقد استطاعت بعض البلاد الاوربية كسويسرا والدانمارك والسويد والنروج ان تحقق منها الجانب الكبير . ولعل ما نقصد اليه من الاخلاق المرجوة يبدو فيما هو متفق عليه في الديانات من اخلاق الرحمة والحنان والعدل والاحسان والتعاون والتضامن والتآخي بين الناس . وكذلك في الاخلاق المدنية الفاضلة التي تلازم روح التقدم والحياة الديمقراطية الصحيحة

ولكي نمعن في حصر الحديث حول الديمقراطية ، نجتزىء في بحثنا بصورة من صور الديمقراطية السياسية التي قد يكون لها أفعل الأثر في تحقيق الصورة المتقدمة ، حينما تحدد هذه الديمقراطية السياسية بأنها حكم جميع الأفراد الراشدين في جماعة ما تشاركون انفسهم وعملهم في سياسة مصالحهم المشتركة اذ يشتركون في هذا الحكم ، ويدوسون هذه المصالح . فالجماعة الديمقراطية توجب اذن ان يضطلع لجميع مهام الحكم مباشرة او بالواسطة ، واذن فهي

تدع لهم ان يضعوا النظم والقوانين والمناهج التي يريد افراد الجماعة او أكثرهم انتهاجها لصالح المجموع ، ويرون في تلك المناهج ما يرضيهم لانهُ فيها الحق والعدل والسعادة والخير في هذه الحياة الدنيا . ويستخلص مما تقدم ومما نتخيلهُ من صورة الديمقراطية المعقولة ان أشد الأخلاق صلة بها هي تلك التي تعين على تحقيق المصلحة العامة المشتركة التي تجمع بين خير الأفراد المتضامنين في وحدة من الوحدات الاجتماعية فما هي اذن أهم الاخلاق التي يجب ان يتخلق بها الافراد جميعاً ليساهموا في خير المجموع ؟

لعلها كثيرة ، فمنها خلق الغيرية والعدل والرحمة والسخاء والقناعة والواجب واتقان العمل وغير ذلك . وأحسب ان جماع تلك الأخلاق اللازمة للديمقراطية هو العدل والغيرية

ومما يجب ان نلتفت اليه هو ان هذه الاخلاق ليست كلها من عمل الفطرة والطبيعة ، فكثير منها من كسب التربية والارشاد وتوجيه الحياة الاجتماعية ومن ثمَّ فالصلة قوية بين التربية والاخلاق وبين تخلل الحياة الديمقراطية في أمة من الامم . لأن الفرد الانساني الذي يتربى من المهد الى اللحد وتستقيم نظراته في الحياة بما يعمل اليه من التربية والتهذيب ، وتتلوَّن أخلاقه طوعاً لمختلف المؤثرات — هذا الفرد خليق بأن تنسجم أخلاقه التي ينشأ عليها مع مطالب الحياة الديمقراطية التي تنتهي على الجملة الى التوسع في تقدير حقوق الفرد وتقرير واجباته أصح تقدير وتقرير

﴿ اكتساب الخلق الديمقراطي ﴾ وما دمنا قد قررنا ان أكثر الاخلاق اكتسابي ، فلنبحث اذن في خير الطرق والوسائل التي يتم الفرد بها خلق العدالة وخلق الغيرة . وليس من شك في ان بيئة البيت والاسرة والقدوة الحسنة ، كل ذلك له عظيم الاثر في تلوين أخلاق الفرد ، ولكني أتجاوز الآن هذه البيئة البيتية لأخطو الى البيئة المدرسية وأثرها في الأخلاق ما دامت مصر قد أصبحت تقدر كما يقدر غيرها من البلاد الراقية قيمة التعليم العام والتربية وحق أبنائها فيهما ، وما دامت تحاول سوق ناشئتها جبراً الى هذا التعليم العام منذ فتوة السن لكي تهيىء هذا النشء لقيام بالواجبات يعملون لها في جماعة متضامنة ووحدة متماسكة . فالواجب الأول على المدرس اذن أن تثقف العقول بقدر من العلم والمعرفة الصحيحة الثابتة الواضحة تعين الافهام على الاصابة في الحكم على أمهات المسائل الاجتماعية والحقوق الفردية . وفي الوقت نفسه تؤكد هذه المدارس في نفوس الناشئين مختلف مزاياها في التربية قيمة الفضائل اللازمة للديمقراطية وتعمل على ان تروضهم عليها بشتى الوسائل

ولكي يكون المرء في أمة ما خيراً عادلاً يجب أن نفهم أولاً معنى هذه الغيرية ويدرك قيمة ذلك العدل ، وهل يفهم ذلك بدون خلا عقلية من ثقافة ذهنية واسعة وعلمية ناضجة .

تعين على تقدير ما ينبغي تقريره من هذه الاخلاق ؟

﴿ التربية العقلية والاخلاق ﴾ فأي ضروب العلم أعود بالنفع لتقدير الغيرية والعدل ؟ وأية المعلومات أكفل بخلق ذهن منطقي صحيح الادراك يهيمن على مسلك الفرد ويهديه في حياته الاجتماعية العامة ؟ وأية الدراسات أجل أثراً في تهيئة الفرد لحسن التفكير وتنوير البصيرة في ميادين العيش ؟ انهُ بالعقل وحسن التفكير يتسنى للمرء ان يميز بين قيم الغايات التي يتخذها أهدافاً له ، وبالعقل وحسن التفكير يتعرَّف المرء أقرب الطرق وأيسرها الى مايبلغه هذه الغايات والاهداف . واذا كان الخلق يستخدم في الترام السبيل الموصلة الى الغاية فان العقل والتفكير هو المرشد الاول الى هذه السبيل . فاذا كانت مكانة العقل من الخلق على هذا النحو فأول الواجبات اذن أن يتربى العقل ويهذب بحيث ترتفع عنهُ كل غشاوة تحول دون حسن التمييز . وعلى هذا يجب ان تكون التربية العقلية حائلة بين الفرد وبين كل ما يحجب عنهُ معاني الحق والعدل والغيرية . وعلى الجملة تكون التربية منطقية علمية تبنى على ما لا يقاوم من اليقينيات والمشاهدات والتجارب المقنعة والحق الواضح وحب الحق الواضح

ولعلهُ يبدو عسيراً ذلك الطموح الى صقل عقول الافراد جميعاً في أمة من الامم ، وتوفير الصحة والسلامة في نظرهم وأفكارهم ، بحيث يلتزمون الحق والعلم الصحيح والعدل والغيرية ، مما نطمئن به الحياة الديمقراطية اطمئناناً وتأكد . ولعلَّ مرجع ذلك العسر الى انهُ ليس من الهين أن يكون لجميع الافراد حظٌ متساوٍ من نتائج العلم والعرفان يبصرهم بمسائل الاجتماع ومصالح الحياة المعقدة المتشابكة . ذلك لان الناس ليسوا سواء في الذكاء ، وان كانت حظوظهم منهُ متقاربة ، وقد تكون الملابسات المحيطة ببعضهم مغايرة لما يلابس البعض الآخر في تهيئتهم لقبول نتائج العلمية والاقبال عليها . فمن شؤون صحية تداخل الفرد ، الى شؤون نفسية أو اقتصادية تحول بينهُ وبين ما يراد له . على انه اذا كان التساوي عسيراً بين مختلف الافراد في الذكاء وتحصيل العلم وتنوير البصيرة وفهم الامور الاجتماعية العويصة . فان من اليسير أن يتقاربوا في تقدير ما يحميه به اهل الذكر والخبرة من الآراء . فالحياة الاجتماعية الراقية تمتاز بتنوع في الاعمال وتزايد في الاختصاص . فان قدر لكل فرد من الافراد في الحياة الديمقراطية أن يطمئن الى عمل المختصين فيما اختصوا به ، كانت لنتيجة أن تقدر الجماعة فيم النشاط في مجموعها وأن يتلاقى الجميع في حسن تقدير هذه القيم التي تعود على مجموعهم بالخير والتوفيق . وهنا ترسخ فكرة التضامن بين شتى الطبقات وذوي الاختصاصات ، ويتأكد شعور الافراد بحاجة بعضهم الى بعض ، ويتواصلون مع تفاوت مراكزهم في الخير وتباين وجهاتهم في الاعمال . وتظهر إذن حرمة النظام وكل ذلك من أجلى مظاهر

الديمقراطية الصحيحة التي تنتهي بالفرد الى أن يكون للجماعة، وتنتهي بالجماعة الى أن تكون للفرد

﴿ مختلف المعلومات والاخلاق ﴾ وربما سائل يسأل ما هي المقادير العلمية التي أشرت الى ضرورة تلقينها لتكوين الفكر المستنير في بيئة ديمقراطية ، ولانشاء جماعة تلتقي في المعرفة العامة الى حد مشترك بين الجميع ، دون أن يكون جميع أفراد تلك الجماعة علماء مختصين أو خبراء متفقهين . والجواب عن هذا السؤال يقحمني في ساحة التربية حيث تتلاطم الآراء والنزعات ، وتتنازع التوجيهات والارشادات فحسبي أن ألمع دون تفصيل الى ما يجب أن يكون عليه الفرد من ثقافة عامة يمكن أن تستخلص مما يلقن في التعليم الابتدائي وبعض ما في التعليم الثانوي ، بشرط أن يتخذ لوناً جديداً من العرض والايضاح والتيسير ، فاذا أضيف الى هذا ثقافة المجلات والمحاضرات العلمية وغيرها من النشرات والاذاعات التي تبصر الناس بحقائق الحياة ، أمكن أن يجتمع من ذلك كله غذاء صالح لتنمية ذهن الفرد وحبه للحقيقة وتعويده احترام الحق والعدل مما يمكن فيه الخلق ، ويجعله صالحاً للقيام بقسطه في محيط ديمقراطي رشيد يتداول أهله الرأي في حرية واستقامة وسداد ، فتمضي الجماعة متساندة الى تحقيق آمالها الجسام في تطور طبيعي جدير بالديمقراطية الحقة البعيدة عن تيار الثورات الجارفة

﴿ الدين وتربية القلب ﴾ واذا كان في تعميم التربية العقلية ما يعين على الحق ومن ثم على الخير ، حين تعد العقول لقبول الاحكام الصحيحة ، فانه لا بد مع ذلك من تربية القلب والوجدان . والحديث في تربية الوجدان يطول ويتشعب كما يطول الحديث في التربية العقلية ويتشعب ، حتى ان المقام مقام ايجاز وحسبي القول بأن الدين كان منذ القدم أكبر مستودع تستمد منه التربية الوجدانية السامية . ففي تاريخ الديانات أنها جميعاً تنهى عن العدوان الشخصي على اختلاف صوره ، وتحض على النظام والاستقامة ، وتوجه الى محبة الغير والاحسان والتراحم وغير ذلك من الفضائل التي أجمعت عليها شتى الديانات . فيجب أن تجري هذه الفضائل في النفوس مجرى الدم في العروق ، وتسيطر على النزعات حتى تسيطر العقائد على توجيه الافعال . وان شيوع هذه الفضائل لازم للانسانية ديمقراطية وغير ديمقراطية ، ولكن هناك فضائل أوجب وألزم للصبغة الديمقراطية وهي ما اصطلح على تسميته بالفضائل المدنية التي ترمي الى تمكين صلته الاجتماعية بين الناس وتسوده خلة التضامن بين الافراد حين يعيشون جميعاً لخيرهم جميعاً . فادراك ذلك إدراك للعبرية التي استوحياها للحياة الديمقراطية الصالحة

﴿ الفضائل المدنية ﴾ ويلوح لي انه يتحتم في تقدير معنى الفضيلة المدنية أن نعرف الفرد أولاً حقه الشخصي ووجه حياله نفسه ، وذلك يقتضي منا أن نحدد له نظرة الاستقلالة

التي تؤهل نمو الذات بما فيها من قوى ومقدمات واستعدادات خاصة، لخير المجتمع ولحاجات التضامن الاجتماعي، ولهذا يجب أن يسود تقدير قيمة الحرية ويسود خلقها عند الافراد، ويجب أن ينعم في ساحتها هؤلاء الافراد ويتمتعوا، على أن يحسنوا كيف يكون الوقوف عند حدود هذه الحرية، لأن الحرية المطلقة لا وجود لها ولأنها وهم وخيال، أما الحرية السليمة فهي مقيدة بالحق والعدل وتجنب الهوى والعمل للواجب والصالح العام، ومقيدة قبل كل ذلك وبعده بالغيرية التي هي الفضيلة المنشودة في الحياة الديمقراطية

ومتى كان الفرد المثقف ثقافة مقبولة في جماعة ديمقراطية ذا شخصية مستقلة حرة، دون ان يتجاوز حدود هذه الحرية التي يبيحها هدى المنطق وفطرة الله، فانه يصبح قوة من القوى العاملة وهمة من الهمم الوثابة في الجماعة. وتحتاج الهمم والقوى العاملة المتوثبة الى تنسيقها في سلك النظام واخلاق النظام. ومن مقتضيات النظام خلق الخضوع للقوانين وما يشبه القوانين من سيطرة القوانين المحترمة. وكذلك مراعاة الحرمات لذويها واعطاء كل ذي حق حقه، وكذلك خلق الوطنية، حين تكون الوطنية تآلفاً وتجمعاً بين الأفراد المتلاقين على مصلحة جماعة ما في بيئة ما، وهوى يربط الفرد بوطنه ويربط الوطن ببنيه، دون ان يشاب ذلك بكراهة وبغضاء للجماعات المتغايرة في البيئات المتغايرة، لأن الوطنية المشوبة بالكراهية والبغضاء وطنية مزيفة تشبه أنانية الأنانيين. وفوق ذلك لا بد من أخلاق أخرى تحت الى هذه الأخلاق المدنية لا يتسع المجال لتفصيلها الآن

﴿ لزوم الدين للديمقراطية ﴾ ويبدو لي في خاتمة القول ان الهدايات الخلقية الكبرى التي وصلت الينا من طريق الديانات، أراها مطابقة لمقتضيات المنطق المنزه عن الشوائب، فهي اذن جديرة بكل رعاية وعناية واحترام، وان في المسيحية والمحمدية وآثارهما والكثير من تراثهما الخلقي ما يتناسق مع مطالب الديمقراطية المعقولة، حين تتجه الديمقراطية الى التوسع في الحريات لمصلحة الجماعة وحين يحد الدين هذه الحريات طوعاً لما يتطلبه الصالح العام. فالديانات تأمر بالتواصي بالحق والعدل والتراحم والنظام وما الى ذلك من فضائل، والديمقراطية الحقة السليمة لا تقوم الا على مثل هذه الأخلاق. وبما ان الدين مرتبة للعقيدة فان الديمقراطية تقوى وترسخ كلما كانت متصلة بالقلب والعقيدة

ويلوح لي أن مصر تكسب كسباً عظيماً اذا اصطبغت اتجاهاتها الديمقراطية بصبغة الدين والاعتقاد، فمصر صاحبة ماض ديني طويل المدى في أغوار التاريخ، وللدين في الامة المصرية مكانة موروثة. ولعل الديمقراطية ترتفع كلما تسامت الى قدس العقائد، وامتدت الى كنف الله الذي هو جماع كل عدل وخير وحق ورحمة